مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الأبعاد السياسية لانفصال إقليم تيغراي في إثيوبيا
اسم الكاتب: علي سعدي عبدالزهرة جبير، أ.د. كاظم علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7329
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 14:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأبعاد السياسية لانفصال إقليم تيغراي في إثيوبيا

The political dimensions of the secession of the Tigray region in Ethiopia

علي سعدي عبدالزهرة جبير(*) أ.د كاظم علي مهدي(**)

Ali Saadi Abd ulzahra Prf.Dr Kadhim Ali Mahai

الملخص

سيطرة إثنية التيغراي التي لا يتجاوز عدد سكانها (٦%) على الحكم في إثيوبيا منذ العام ١٩٩١ تحت هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وبعد وصول(آبي أحمد) إلى السلطة في العام ٢٠١٨ قام بإصلاحات سياسية، إلا أن جوهر تلك الإصلاحات هو استهداف إثنية التيغراي، فقام بإقصائهم وتهميشهم في المؤسسات المدنية والعسكرية، وتأسيس حزب جديد باسم الازدهار وتبني مشروع الاندماج الوطني بدلاً من الفيدرالية الإثنية، مما أدى إلى اعتراض الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وعدت ذلك غير دستوري وانسحبت من الحكومة وطالبت بالانفصال لاسيما بعد تأجيل الانتخابات البرلمانية الفيدرالية، ورفضت تطبيق قرارات الحكومة المركزية، مما دخل الطرفان في حرب أهلية أثرت في الاستقرار السياسي.

(*) طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، البحث مستل من الأطروحة، الإيميل: ali.saady1122@gmail.com

(**) كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، الإيميل: dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

Abstract

The Tigray ethnicity, whose population does not exceed 6%, has dominated power in Ethiopia since 1991 under the domination of the Revolutionary Democratic Front for the Peoples of Ethiopia led by the Popular Front for the Liberation of Tigray, and after (Abi Ahmed) came to power in 2018, he carried out political reforms, but the essence of Those reforms are targeting the Tigray ethnicity, so he excluded and marginalized them in civil and military institutions, established a new party in the name of prosperity and adopted the project of national integration instead of ethnic federalism, which led to the objection of the Popular Front for the Liberation of Tigray and considered it unconstitutional and withdrew from the government and demanded secession, especially after the elections were postponed Federal parliament, and refused to implement the decisions of the central government, which entered the two sides in a civil war that affected political stability.

المقدمة

تيغراي هو احد الأقاليم التي تقع في شمال إثيوبيا، ويشكلون المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان في الدولة، ويؤمن أغلبية سكانها بالديانة المسيحية الارثوذكسية، ويعتمد اقتصاد الإقليم بشكل كبير على الزراعة، وعرف الشعب التيغريني بمقاومة الحكم

الإثيوبي الأمهري بشقيه الإمبراطوري والعسكري على حد سواء، ومطالبتهم بتقرير المصير وحق الانفصال، واستطاعت (الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي) أن تدخل العاصمة أديس أبابا بعد ائتلافه مع المجموعات الإثنية الاخرى في إثيوبيا، وتمكنت من حكم البلاد منذ عام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠١٨، وبعد وصول (آبي أحمد) إلى سدة الحكم قام بإصلاحات سياسية شملت الغاء حالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين وممارسة سياسة الحوار مع المعارضة ومعالجة حقوق الجماعات العرقية، فضلاً عن تطبيع العلاقات مع اريتريا الذي انهى حالة الصراع بين البلدين، إلا أن هذه الإصلاحات استهدفت التيغراي، إذ قام (آبي أحمد) بإقصائهم وتهميشهم في المؤسسات المدنية والعسكرية، وتأسيس حزب جديد باسم(الازدهار) كخليفة للجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا التي تقودها إثنية التيغراي، فضلاً عن مشروعه بإلغاء الفيدرالية الإثنية التي رأى (آبي أحمد) بأن الاخير يضعف الدولة ويخلق انقسامات عرقية، وركز على ضرورة الاندماج الوطني وايجاد هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين، الأمر الذي أدى إلى اعتراض جبهة تيغراي في الاندماج مع مشروع (آبي أحمد) وانسحبت من الحكومة وعدت ذلك غير دستوري وقانوني، وبدأت النزعة الانفصالية لدى جبهة تيغراي عندما قامت الحكومة الإثيوبية بتأجيل الانتخابات التي كان من المزمع عقدها في ٢٩ آب ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي رفضته الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي واعتبرت أجراء غير دستوري، وفي تحدي للحكومة الفيدرالية أجرت حكومة إقليم تيغراي الانتخابات على مستوى الإقليم، ورفضت تطبيق القرارات الحكومية وطالبت بالانفصال، بالمقابل رفضت الحكومة الفيدرالية الاعتراف بنتائج الانتخابات وصنف البرلمان جبهة تيغراي بالحركة الارهابية، لتتسع دائرة المشاحنات والتهديدات بين

الحكومة الفيدرالية والإقليم لتتحول إلى حرب أهلية فعلية في أوائل تشرين الثاني لعام ٢٠٢٠.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن الإصلاحات السياسية التي قام بها (آبي أحمد) استهدفت إثنية التيغراي وتهميشهم في مؤسسات الدولة بعد هيمنة الأخيرة على الحكم منذ العام (١٩٩١-٢٠١٨)، مما دفعهم إلى المطالبة بالانفصال.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن فقدان الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي السلطة دفعهم إلى المطالبة بالانفصال لاسيما بعد أن قام رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) من اقصائهم وتهميشهم في مؤسسات الدولة الرسمية، وهذه الإشكالية تحاول الإجابة على ما الإصلاحات السياسية التي قام بها (آبي أحمد) التي استهدفت في جوهرها إثنية تيغراي لاسيما بعدما طرح مشروع الغاء الفيدرالية الإثنية وتأجيل الانتخابات البرلمانية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن الإصلاحات السياسية التي قام بها (آبي أحمد) أثرت على إثنية التيغراي لاسيما بعد اقصائهم وتهميشهم في مؤسسات الدولة مما دفعهم إلى المطالبه بالانفصال.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات(المطالب والمساندة) في الحركة الانفصالية، وتحويل تلك المطالب إلى مخرجات على شكل اندماج أو حكم ذاتي أو انفصال، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،

لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ما هية الابعاد السياسية لمطالبة إثنية تيغراي بالانفصال.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول إصلاحات (آبي أحمد) السياسية، في حين تناول المبحث الثاني مشروع الاندماج الوطني، أما المبحث الثالث تناول تأجيل الانتخابات وبداية الصراع.

المبحث الأول: إصلاحات (آبي أحمد) السياسية

اتخذ(آبي أحمد)(*) في الحقبة الأولى من حكمه عدداً من الخطوات الايجابية والتي شملت الغاء حالة الطوارئ في البلاد، والافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين والصحفيين، واقراره بوقائع التعذيب التي تعرضوا لها في السجون الإثيوبية، وأكد على حق الجميع في التشاركية وحرية التعبير والتظاهر باعتبارها من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور، لذا تعهد بإتاحة الحريات والممارسة السياسية أمام أحزاب المعارضة ومواطني المهجر ومحاربة الفساد وتطوير الاقتصاد، مشدداً على الحوار مع قوى المعارضة، إذ قام بزيارة إلى الأقاليم المختلفة في البلاد، مثل إقليم الصومال والتقى زعماء وقوى المعارضة، بل التقى بعض القوى التي كانت تواجه الدولة بالسلاح، ودعا المعارضة التي في الخارج من أجل العودة إلى الداخل الإثيوبي والعمل على أساس وطني(١).

وتعهد (آبي أحمد) بمعاجلة شكاوى الجماعات العرقية، ومنها جماعة الأورومو التي ينتمي لها من التهميش، كما أقال النائب العام في إثيوبيا خمسة من كبار المسؤولين بالسجون بعد تقرير حقوقي يدين الانتهاكات والتعذيب، وقال (آبي أحمد) (كانت الشرطة تجلد الناس هذا انتهاك للدستور... كان رجال الشرطة إرهابيين)

وأصدر عفواً عن(٧٥٦) من بينهم القياديين متهمين في قضايا فساد وإرهاب، وأعلنت المعارضة الإثيوبية في إريتريا التخلي عن المقاومة المسلحة وتعليق أنشطتها العسكرية، وعقب ذلك وافق البرلمان على مشروع قانون قدمته الحكومة لرفع أسماء حركات مسلحة، وهي (جبهة تحرير أورومو الديمقراطية وجبهة تحرير أوغادين والجبهة الوطنية الإثيوبية) من قائمة المجموعات الإرهابية، وكانت الحكومة أدرجت هذه الحركات التي تشكل ائتلاف المعارضة الإثيوبية المسلحة على قائمة المجموعات الإرهابية في العام ٢٠١١[٢].

وشكل رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) بعد اختياره حكومة جديدة حظيت فيها المرأة والقوميات المهمشة بقسط مهم منها، إذ نالت المرأة عشر حقائب، عبارة عن نصف تشكيلة الحكومة التي تتكون من عشرين وزيراً، وقد أسند لأول مرة وزارة الدفاع إلى امرأة (عائشة محمد موسى) وهي من قومية العفر المسلمة، كما جاء وزير المالية (أحمد شيدي) من القومية الصومالية لأول مرة في تاريخ إثيوبيا، وقال (آبي أحمد) في خطاب إعلان الحكومة أمام البرلمان (إنه يسعى إلى تمكين الأقليات التي لم يتمتع أفرادها بأي مواقع قيادية من قبل)، وأضاف (إن الإصلاحات التي بدأها يجب أن تستمر، من أجل مواجهة المشكلات الاستراتيجية والبنيوية التي دفعت بالبلاد إلى الفوضى)، وأنشأ وزارات جديدة من بينها وزارة جديدة للسلام وأسندها إلى امرأة من القوميات المسلمة، ومن المناصب الحكومية التي أسندت قومية الأمهرا إلى المرأة منصب الرئيس الشرعي في إثيوبيا، وأن هذه الإصلاحات استفاد منها المجتمع المسلم، ومن ذلك الإفراج عن قياديين مسلمين، وعودة عدد من الرموز إلى البلاد بعد عقود قضوها في المنفى، وقد رحب (آبي أحمد) بالمسلمين واجتمع معهم في تموز٢٠١٨ للبحث عن قضاياهم، واتفق الجانبان على إعادة هيكلة المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية ووضع دستور جديد وهيكل إداري له وشكلت بخصوص هذا الأمر لجنة عليا يرأسها (عمر إدريس) مفتي إثيوبيا[٣].

والحدث الأبرز في مسيرة الإصلاحات الداخلية هو إنهاء حالة عسكرة السياسة والاقتصاد، فقد أزاحت حكومة إثيوبيا شركة المعادن والهندسة (ميتيك) المملوكة للجيش من مشروع سد النهضة، إذ قال رئيس الوزراء (آبي أحمد) (إن الحكومة ألغت العقد مع ميتيك، التي يديرها الجيش الإثيوبي، وستعطيه لشركة أخرى)، وأشار إلى أن الشركة وإدارتها لم تكن لديها الخبرة ولا المعرفة للعمل في مثل هذه المشروعات الكبيرة، مع الملاحظة أن تلك الإدارة تعود في الأخير إلى الجيش الإثيوبي، كما أقال (آبي أحمد) رئيس أركان الجيش ومدير المخابرات الوطنية المنتمين إلى إثنية التيغراي في خطوة اتسمت بالجرأة إذ بقي هذان القائدان أكثر من ١٧ عاما[٤].

وعلى المستوى الخارجي يعد تطبيع العلاقات مع إريتريا من أكبر النجاحات لـ(آبي أحمد)، بعد لقاء جمعه بالرئيس الإرتيري (أسياس أفورقي) عام ٢٠١٨، وقد منح الاتفاق جرعة كبيرة من السلام في منطقة القرن الإفريقي هي في أشد الحاجة إليها، بعد زمن طويل من النزاع (الإثيوبي- الإرتيري) الذي كان جزءً من المشهد الإقليمي[٥]، وهو الاتفاق الذي أنهى حالة الصراع بين البلدين، لاسيما مع السمات الاجتماعية والتداخلات العرقية التي جعلت لتلك الحرب آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فضلاً عن آثارها السياسية والأمنية ، ليتم بعدها فتح خطوط الاتصال والتجارة بين البلدين، كما حاول (آبي أحمد) تهدئة التوتر في العلاقات الإثيوبية مع الصومال[٦]، إذ توجد قوات عسكرية إثيوبية في الصومال نتيجة للحرب مع الحركات الارهابية، مع حرص الإثيوبيين على الإبقاء على الصومال بسبب وجود المناطق

المتصارع عليها بين الدولتين[٧]، هذه الإصلاحات قادت (آبي أحمد) في الحصول على جائزة نوبل للسلام العالمية عام ٢٠١٩[٨].

أن هذه الإصلاحات أثرت على التيغراي، بعد أن سعى (آبي أحمد) إلى أقصاء وتهميش قادة التيغراي لاسيما في المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وقد أدى ذلك إلى دعوة (تيكليبرهان ولديرجاي–Tekleberhan Waldergay) أحد القادة الذين أجبروا على الاستقالة القوات المسلحة إلى عصيان أوامر الحكومة الفدرالية، معتبرا إياها قوة معادية وتهديدا للنظام الفيدرالي ولا تنتمي للشعب، واستمرت حكومة (آبي أحمد) في إقصاء التيغراي عن المشهد السياسي، إذ قال (دبرصيون جبرميكائيلGebremichael Debretsion) رئيس الحزب الحاكم في إقليم التيغراي (إن السلطات الإثيوبية طردت المنتمين لعرقية التيغراي من وظائفهم الأمنية والمدنية، ومن الخدمة في خطوط الطيران الوطنية والمنظمات الدولية)، كما فقد المسؤول الأمني للتيغراي في الاتحاد الإفريقي وظيفته بعد شكوى رسمية من وزارة الدفاع الإثيوبية، وأعادت السلطات ضباط التيغراي المشاركين في قوات حفظ السلام في الصومال إلى الثكنات العسكرية أو إلى منازلهم بعد نزع أسلحتهم[٩].

وجرى حملة إقصاء واسعة لكل المنتمين للتيغراي داخل مؤسسات الدولة، وتمعن في تفتيت قوتها وتقليص نفوذها في مختلف القطاعات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وبدأت الحكومة الإثيوبية عمليات تتبع على أساس الهوية لقومية تيغراي، وأقالت عشرات المسؤولين المنتمين إلى هذه الإثنية، وانتهز (آبي أحمد) فرصة الحرب للقيام بحملة تطهيرية جديدة، إذ أقال ثلاث من أكبر مسؤولي الدولة، هم رئيس أركان الجيش ورئيس جهاز الاستخبارات ووزير الخارجية، وبدورها أصدرت السلطات الاتحادية في أديس أبابا مذكرات اعتقال بحق (٧٦) من كبار ضباط الجيش بتهمة

الخيانة لصلتهم بزعماء إقليم تيغراي، وقد ولدت هذه القرارات حالة من الشعور بالظلم والإقصاء والتهميش لتصبح الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كبش فداء لأزمات إثيوبيا الداخلي(١٠).

وتأتي في مقدمة التحديات التي واجهت (آبي أحمد) في إدارة علاقته بجبهة تحرير تيغراي، سيطرة الاخيرة على المؤسسة العسكرية بصورة شبه كاملة، إذ احتكرت الجماعة التي لا تشكل أكثر من (٦%) من إجمالي السكان المناصب العسكرية القيادية بصورة شبه حصرية، وذلك منذ تحقيق جيش الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي نصره العسكري الذي توج بدخول العاصمة أديس أبابا في العام ١٩٩١ ليصبح هو عماد القوات المسلحة الإثيوبية التي خضعت لتغييرات جذرية بعد نهاية حكم (منجستو هيلا مريام)(*)، لذلك تعامل (أبي أحمد) مع سيطرة التيغراي على المؤسسة العسكرية بقدر كبير من التحفظ، وعندما قرر (آبي أحمد) إحداث تغييرات في بنية قيادة المؤسسة العسكرية بإنهاء خدمة رئيس الأركان (سامورا يونس–Samora Younis) بعد سبعة عشر عاما قضاها في منصبه الذي يعد أرفع المناصب العسكرية في البلاد، تم تعيين ضابط كبير ينتمي هو الآخر لجماعة تيغراي رئيساً جديداً للأركان وهو (سياري مكونين–Syari Meknine) الذي تم اغتياله في ٢٣حزيران عام ٢٠١٩ على يد أحد حراسه في واقعة غامضة لم تتضح خلفياتها إلى غاية وقتنا الحاضر، ليقوم (آبي أحمد) بتعيين الجنرال (آدم محمد) المنتمي لجماعة الأمهرا خلفاً له ليكون أول رئيس للأركان من خارج جماعة تيغراي منذ العام ١٩٩١(١١).

وحتى بعد إقالة (آدم محمد) في الأيام الأولى للصراع في تيغراي، قام (آبي أحمد) بتعيين (بيرهانو جولا–Birhanu Jula) في منصب رئيس الأركان وهو المنتمي لجماعة أورومو، وهو ما يتماشى مع الوضع الجديد الذي تم فيه إلقاء القبض على

أعداد كبيرة من ضباط الجيش من المنتمين لجماعة تيغراي من غير سبب واضح سوى انتمائهم الإثني، كما اتخذ (آبي أحمد) قراراً مفاجئا بقبول قرار التحكيم الدولي وتسليم (مثلث بادمي)(*) المتنازع عليه إلى إريتريا، لكن وقوع المثلث في إقليم تيغراي مكن حكومة الإقليم بالتعاون مع القيادة العسكرية الشمالية من تعطيل تنفيذ هذا البند على أرض الواقع إلى الآن، الأمر الذي وضع (آبي أحمد) في حرج كبير أمام حلفائه الإقليميين والدوليين، لاسيما بعد أن أعاقت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي نزع مظاهر العسكرة من المنطقة الحدودية مع إريتريا بطرق شتى وصلت إلى حد قطع طرق العودة من خط المواجهة على المركبات العسكرية(١٢).

كما عملت حكومة (آبي أحمد) على إنهاء احتكار التيغراي للاقتصاد، والذي يهيمنون عليه بطرق مختلفة منها الصندوق الوقفي لإعادة تأهيل إقليم تيغراي، والذي يعد أحد أبرز شركاء الحكومة الإثيوبية في مشروعاتها الإنشائية الكبيرة لاسيما في قطاع السدود، كما حرصت الجماعة على السيطرة للشركات الكبيرة المملوكة للدولة، وعلى رأسها شركة الصلب والهندسة وهي شركة الإنشاءات الوطنية الوحيدة المشاركة في بناء سد النهضة، كما يتحكم (دبرصيون جبرميكائيل Debretsion) Gebremichael–رئيس الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في قطاعي الاتصالات والكهرباء(١٣).

وأن التحدي الأكبر أمام مركز الدولة تمثلت بالنزعة الانفصالية التي تملكت النخبة التيغرينية وهذا يمثل سابقة نحو تفكك الدولة وانقسامها إلى كيانات متنازعة، فالنخبة التيغرينية ومع خسارتها للكثير من الامتيازات والمواقع التي راكمتها أثناء سيطرتها على مقاليد السلطة المركزية بدأت تتجه نحو تبني سياسات إقليمية فيها الكثير من التحدي ليس فقط لرئيس الوزراء الأورومو (آبي أحمد) ولكن أيضا لمقومات الدولة

الفيدرالية وسلطة المركز، وتمكنت إثنية التيغراي من قيادة الدولة، ثم مكنت لنخبتها من السيطرة على أهم المؤسسات والمشاريع والإمكانات الاقتصادية، وكانت أكثر الأطراف استفادة من قدوم الاستثمارات، هذه السيطرة التي طبعت حكم النخبة التيغرينية للبلاد أدت إلى إقصاء بقية المجموعات العرقية في مواجهات مع العديد من بقية الشعوب الإثيوبية، وهذا ما جعل وحدة البلاد مهددة من الداخل وعلى حدودها(١٤).

المبحث الثاني: مشروع الاندماج الوطني

اتى (آبي أحمد) بمشروع جديد تعرف بالتآزر أي الوحدة، وهي مختلف عن النظام السياسي القائم على الفدرالية الإثنية التي أسس لها (زيناوي) وتحدث مراراً بأن هذا النظام يضعف الدولة ويخلق انقسامات ومشكلات عنصرية، وعدها قنبلة موقوتة تهدد بزوال إثيوبيا، وركز على ضرورة الاندماج الوطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين، إذ يجادل (آبي أحمد) بأن القومية الإثنية يمكن أن تمضي يداً بيد مع ما يدعوه بـ(القومية المدنية)، والتي تركز على الحقوق الفردية، وكخطوة عملية لإصلاح نظام الحكم في البلاد، تبنى (آبي أحمد) سياسة مغايرة ومخالفة تتعارض مع قوانين النظام الفيدرالي الإثني التي تتأسس على شمولية المركز وتعزيزه بالقبضة العسكرية والتحالفات السياسية، وفي محاولة لإعادة هيكلة المشهد السياسي وتنظيمه قام (آبي أحمد) في كانون الأول لعام ٢٠١٩ بدمج الحزب الحاكم مع العديد من الأحزاب التي تقودها مجموعات عرقية تحت اسم جديد هو (حزب الازدهار) كخليفة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية التي تقودها إثنية التيغراي(١٥).

ويرى (آبي أحمد) ضرورة إعادة صياغة دستور البلاد، بحيث يتم التخلص من مبدأ الفيدرالية الإثنية الذي يعده مصدراً للانقسام بين الإثيوبيين والتحول إلى صيغة حكم أكثر مركزية تعزز من صلاحيات المركز على حساب حكومات الأقاليم(١٦)،

وتتلاقى طموحات (آبي أحمد) مع قادة أمهرة الذين يراودهم حلم إعادة السيطرة مرة أخرى على المشهد السياسي الإثيوبي عبر القضاء على النظام الفيدرالي الإثيوبي بالدفع نحو إلغاء الدستور الاتحادي الإثيوبي، والتخلص من المادة(٣٩) الخاصة بحق الأقاليم الإثيوبية في تقرير المصير تخلصاً نهائياً، الأمر الذي من شأنه إضعاف الحكم الذاتي للأقاليم الإثيوبية، ويؤسس لإعادة تشكيل حكومة شديدة المركزية[١٧].

وأن إعلان رئيس الوزراء (آبي أحمد)عن مشروع حل(الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا)، فهمت أنها معاكسة تماماً لطموحات قوميات وشعوب البلاد، وأنه يهدف منها إلى العودة للنظام الوحدوي وأنه سيعيد إخضاع هذه القوميات مرة أخرى تحت هيمنة (الأمهرا) وإمبراطوريتهم، كما كانت خطوة تأسيس (حزب الازدهار الإثيوبي) بمنزلة طلاق بين (آبي أحمد) من جهة، وتيار القوميين الأورومو الذين رأوا فيه تراجعاً عن مشروع (الأورومو) أولًا، كما رأوا في تأسيس حزب الازدهار تهديداً لنظام الفيدرالية الإثنية ثانياً، وأن تأسيس حزب الازدهار الإثيوبي خطوة نحو تقارب مؤقت بين (آبي أحمد) والتيار (الأمهرا)، والغرض من ذلك رفض نظام الفيدرالية الإثنية وكافة الترتيبات الدستورية التي يستند إليها، وبالتالي البحث عن هوية وطنية بعيداً عن الإثنية الضيقة، وكذلك استعادة أمجاد الأمهرا وتكريس حقوقهم ومكتسباتهم، وعرقلة صعود تيار القوميين الأورومو إلى السلطة من خلال الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في أواخر السنة من العام ٢٠٢٠[١٨].

اعترضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، ورفضت الاندماج في هذا الكيان، وقطعت العلاقات مع حكومة (آبي أحمد)، وانسحبت من ائتلاف الحكومة للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، وترى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن(آبي أحمد) انقلب عليها حينما قرر حلها، بعد أن استخدمها للوصول إلى السلطة، حيث تلقى المجلس الوطني

للانتخابات رسالة من رئيس الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا (آبي أحمد) مفادها (أن هذه الجبهة لم تعد موجودة بعد الآن كحزب سياسي، وترى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن هذا القرار يمثل خرقًا دستورياً ويأتي ضد إرادة الشعب الإثيوبي الذي انتخب أعضاء الأحزاب التي كان يتكون منها تحالف الجبهة)[١٩].

إذ نظر التيغراي إلى سياسة رئيس الوزراء (آبي أحمد) على أنها سياسة قائمة على تهميشهم وإضعاف مكانتهم، حينما قرر أن يشكل حزباً قومياً في محاولة لصهر كل الأثنيات، وهو ما عدته التيغراي موجها ضد سيطرتها واحتكارها للمناصب العليا، لذا فعندما بدأ (آبي أحمد) في تأسيس هذا الحزب الذي حظي بتأييد غالبية القوميات المشكلة لإثيوبيا، برزت المعارضة الواسعة من جانب التيغراي ورفضوا الانضمام للحزب، وغادرت شخصياتها الرئيسة أديس أبابا وعادت إلى إقليم تيغراي للدفع بأجندة جديدة تنادي بالاستقلال[٢٠].

ووجد الحزب الجديد قبولاً لدى بعض القوميات التي كانت أحزابها مجرد متضامنة وتحصل على بعض المناصب الوزارية، وفي الوقت نفسه تطمح أن تصل للأعلى المناصب في الدولة، وكانت أحزاب أخرى قررت الانضمام للحزب الجديد وهي تمثل أقاليم (هرر، وعفار، والصومال الإثيوبي، وجامبيلا، وبني شنقول، والامهرا، والأوروموـ، وجنوب إثيوبيا)، والتي رأت أن الحزب الجديد يحقق لشعوبها العديد من المطالب، التي كانت تصبوا إليها منذ فترات طويلة، مع تعهد بعض الأحزاب مثل حزب العفر الديمقراطي بأنه في حال اكتشف أن الحزب الجديد يقف عائقا أمام الفيدرالية ولا يحقق طموح شعبه سيقوم بالانسحاب منه، بالمقابل قامت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بتقديم العديد من البيانات فيما يخص تحركات الحزب الجديد، وأعلنت أن الحزب الجديد لا علاقة له بأي فكرة توحيدية، وأنه مجرد حزب جديد يجري تأسيسه

ويجب أن يشارك في الانتخابات القادمة بعد التسجيل لدى المجلس الوطني للانتخابات، وأنه لا يمكن حل الحزب الحاكم، وأن الاسم الجديد لا يرتبط بتوحيد الحزب الحاكم، وهذه التحركات تم ربطها بالانتخابات الإثيوبية لعام ٢٠٢٠[٢١].

ويرى التيغراي في محاولات (آبي أحمد) وتحالفه مع الأمهرة إحياء لدولة منليك التوسعية، والتي يتم صياغتها على صورة وثقافة الأمهرة، لذلك انقسمت النخبة الإثنية إلى معسكرين، هما أنصار مفهوم عموم إثيوبيا، وأنصار القومية العرقية، فمعسكر عموم إثيوبيا يرون أن تشكيل (آبي أحمد) لحزب الازدهار، وتبنيه فلسفة التآزر هو خطوة في الاتجاه الصحيح، مع إمكانية تفكيك الفيدرالية العرقية الحالية التي يرونها أساس كافة الصراعات العرقية وغيرها من المشكلات التي تواجه البلاد، وعلى النقيض من ذلك عارضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بشكل صريح هذا الاندماج الحزبي بعده غير قانوني على أساس أن جميع الأحزاب المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الأنبوبي يجب أن توافق على حل الجبهة الحاكمة والاندماج في حزب جديد، كما يرى نشطاء أورومو في هذا الاندماج وأجندة (آبي احمد) الاصلاحية عودة مرة أخرى إلى اثيوبيا القديمة، حينما كانت أوروميا معزولة ثقافياً ولغوياً من قبل نخب الأمهرة والتيغراي التي كانت تحتكر سلطة الدولة في الماضي[٢٢].

وانقسمت الساحة السياسية الأثيوبية حول شكل النظام السياسي في الدولة، فهناك اتجاه يضم نخب الأمهرة والنخب الحضرية، ويدعو إلى إعادة النظام المركزي في البلاد، تحت شعار (أجعل أثيوبيا عظيمة مرة أخرى)، ويعدون الفيدرالية سبباً رئيساً لكل المشكلات السياسية، وعدم الاستقرار في البلاد، وأن الدستور الفيدرالي هو سبب تراجع مشروع بناء الأمة الأثيوبية الموحدة، وأن استمرار أثيوبيا ووحدتها واستقرارها تعتمد أساساً على تطهيرها من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وإرثها السياسي، وفي المقابل

هناك اتجاه آخر يفضل استمرار الفيدرالية، ويتمسك بمنح الحكومات الإقليمية مزيدا من الحكم الذاتي وتقرير المصير، والانفصال عن السلطة المركزية إذا لزم الأمر، ويرى أن استقرار البلاد ووحدتها تعتمد على الالتزام بالدستور الاتحادي والنظام الفيدرالي الإثني، كما يرى أنصاره أن تحركات قومية الأمهرة تهدف إلى جعل أثيوبيا أمهرية مرة أخرى(٢٣).

وإلى جانب ذلك عدت نخب تيغراي صداقة (آبي أحمد) مع الرئيس الإرتيري (أسياس أفورقي) تهديدا موجها إليها، نظرا إلى طبيعة العداء التاريخي بين الجبهة والنظام الإرتيري، وهو إرث يعود إلى حرب (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) بين إرتيريا وإثيوبيا، وخلف مئة ألف قتيل، ويتهم مسؤولو الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (أسياس أفورقي) و(آبي أحمد) بالتآمر لزعزعة استقرار تيغراي، وفي شباط ٢٠٢٠ اتهم أحد المسؤولين في تيغراي إرتيريا بالتدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا، ووصل إلى حد التهديد بقطع أيدي (أفورقي) إذا لم يتوقف عن التدخل، في حين دونت السفارة الإرتيرية في إثيوبيا منشوراً على فيسبوك تسخر فيه من قادة جبهة التيغراي، ورد عليه (غيتاتشو رضاء Getachew Reda–) المسؤول في حزب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بأن حزبه سينتصر على حكومتي أديس أبابا وأسمرة ووصفهما بـ(الإرهابيين) وفي تشرين الأول ٢٠٢٠ ظهر بث تلفزيوني (لأبي أحمد) وهو يتجول مع نظيره الإرتيري في منشآت قاعدة القوات الجوية الإثيوبية الأمر الذي وسع الهوة بين الطرفين(٢٤).

المبحث الثالث: تأجيل الانتخابات وبداية الصراع

حسب الدستور الإثيوبي الصادر عام ١٩٩٤ ووفق المادة(٥٤) يجب عقد انتخابات عامة كل خمس سنوات، إلا أن الدستور لم يحدد الخطوات اللازمة في حال لم تتمكن الحكومة القائمة من عقد الانتخابات في موعدها المحدد لأي طارئ، كما هي

الحال مع أزمة كورونا، وهي سابقة سياسية ودستورية حيث لم تواجه إثيوبيا من قبل ظروفاً تحتم عليها تأجيل الانتخابات[٢٥]، وفي محاولة لتجنب التداعيات السياسية لذلك الفراغ تقدمت الحكومة عبر نائب المدعي العام في ٣٠ نيسان ٢٠٢٠، بأربعة مقترحات لحل الأزمة الدستورية التي تلوح بالبلاد، وهي (حل البرلمان، إعلان حالة الطوارئ، تعديل الدستور، المطالبة بتفسير دستوري)، وفي ٥ أيار ٢٠٢٠ اعتمد البرلمان التوصية الرابعة (التفسير الدستوري)، وأوصت لجنة التحقيق الدستوري في ٦ حزيران ٢٠٢٠، بتمديد فترة أعضاء البرلمان والمجلس الفيدرالي والمجالس الإقليمية والمسؤولين التنفيذيين والإقليميين وإجراء الانتخابات في فترة تتراوح بين(٩ إلى ١٢) شهراً[٢٦].

وكان من المقرر أن تجري إثيوبيا انتخابات عامة في ٢٩ آب لعام ٢٠٢٠ وهو ما يترتب عليه انتهاء ولاية البرلمان في أيلول٢٠٢٠ وأن يتم انتخاب رئيس مجلس وزراء جديد، كما أن المجلس الفيدرالي وهو أعلى هيئة دستورية فيدرالية في البلاد والذي يمثل كل قوميات إثيوبيا، وهو الغرفة الثانية في البرلمان قررت بأغلبية (١١٤) عضواً واعتراض أربع أعضاء وامتناع عضو على توصية المجلس الدستوري بتأجيل الانتخابات إلى حين انقضاء تهديدات جائحة كورونا، وعلى أثر ذلك تقدمت (كريا إبراهيم) رئيسة مجلس النواب الإثيوبي باستقالتها يوم ٩حزيران ٢٠٢٠ احتجاجا على التأجيل، وقالت (لست مستعدة للعمل مع مجموعة تنتهك الدستور) وقالت إثيوبيا (تعيش دكتاتورية في طور التكوين)[٢٧]، وعدت القوى المعارضة الرئيسة بالبلاد أن كافة المؤسسات الفيدرالية، بعد تاريخ الخامس من تشرين الأول ٢٠٢٠ ستكون غير دستورية، ودعت المعارضة إلى تنظيم حوار وطني شامل لإيجاد مخرج من تلك الأزمة، لكن (آبي أحمد) توعد بإجراءات حاسمة للحفاظ على الاستقرار والاستمرار، وقد مثل هذا المأزق الدستوري في إثيوبيا جزءً من المعضلة الداخلية في البلاد بين رافض

لفكرة الحكومة الانتقالية ومصرِ على شرعية الحكومة الاتحادية التي تسلك مسارها نحو استباب أمن البلاد[٢٨].

أن تأجيل الانتخابات فجر موجة عنف جديدة في البلاد إثر مقتل(هاتشالو هنديساHachalu–Hendissa) وهو مغنياً أورومي ويحظى بشعبية كبيرة، وهو من أيقونات ثورة الأورومو التي ألهمت حركة الاحتجاج الشعارات والهتافات وتحولت أغانيه لشعارات ثورية، ولم تكن هذه الاحتجاجات الأولى التي يشهدها الإقليم والتي لم تهدأ بوصول (آبي أحمد) للحكم الذي ينحدر من قومية الأورومو، وشهدت فترة حكمه عدة احتجاجات أدت مقتل العديد من المتظاهرين، ولعل أبرزها الاحتجاجات في ٢٠١٩ عقب التهديدات الأمنية التي تلقاها (جوهر محمد) الحليف الأبرز السابق لـ(آبي أحمد) والمعارض الحالي الذي يقود الأورومو ضد الحزب الموحد بقيادة (آبي أحمد) رافعاً شعار (أورومو أولاً) ودفع ما اصطلح تسميته بـ(عسكرة النزاع) قوات الأمن بمواجهة المعارضة الإثيوبية، والذي تم اعتقاله من قبل السلطات الإثيوبية[٢٩].

وترتب على تعامل حكومة (آبي أحمد) مع ظاهرة العنف بين القوميات العديد من الأزمات، منذ المحاولة الأولى لاغتياله في حزيران ٢٠١٨ حين أجتمع بعض مؤيديه لإظهار الدعم الشعبي لإصلاحات في أديس أبابا، تم القاء قنبلة يدوية عليهم أسفرت عن إصابة (١٥٠) ومقتل خمسة أشخاص، واتهمت الحكومة الإثيوبية الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بمحاولة الاغتيال، ثم مقتل مدير مشروع سد النهضة (سيميغنيو بيكيلي–Simigno Bekele) واغتيال رئيس إقليم أمهرة، واغتيال قائد الجيش في أديس أبابا وغيره من كبار قادة الإقليم، وبدلاً من أن تعالج الحكومة الإثيوبية تلك الأزمات ألقت باللوم على الانقسامات الإثنو–قومية (الفيدرالية الإثنية)، وأقرت الحكومة

بأن الطريقة الوحيدة للقضاء على هذا العنف هو تفكيك التسوية السياسية المتعددة القوميات[٣٠].

وفي تحد واضح للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، أجرت حكومة إقليم تيغراي الانتخابات المحلية والعامة على مستوى الإقليم في التاسع من أيلول ٢٠٢٠، وذلك لتحديد اعضاء المجلس التشريعي الإقليمي، بالرغم من الرفض القاطع لحكومة أديس أبابا لمثل هذا الإجراء، لكن من دون أي قدرة على منعه، وعدت حكومة إقليم تيغراي التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن إجراء الانتخابات على مستوى الإقليم هو إجراء دستوري، بعد أن رفضت الجبهة بجانب أطراف معارضة عديدة تمديد ولاية حكومة (آبي أحمد)، بالفعل قامت السلطات في إقليم تيغراي بتنظيم الانتخابات في مختلف مدن وقرى الإقليم، والتي يبلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين بها نحو (٢,٧) مليون ناخب، تم توزيعهم على (٢٦٢٧) مركز اقتراع لتيسير عملية التصويت، وبلغ معدل المشاركة في الانتخابات نحو (٨٥%) ولم يتم تسجيل مخالفات إجرائية أو خروقات أمنية، وأسفرت الانتخابات عن فوز كاسح للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي حصلت على تأييد (٩٨,٢%) من الناخبين، أهلتها لأن تحصل على (١٥٢) مقعداً من أصل (١٩٠) مقعداً يشملها المجلس التشريعي الإقليمي، لتتقاسم أربعة أحزاب محلية صغيرة المقاعد الباقية، الأمر الذي يعني استمرار سيطرة الجبهة على حكومة إقليم تيغراي[٣١].

لكن حكومة إثيوبيا المركزية رفضت السماح للجنة الانتخابات المركزية بالإشراف عليها، ورفضت الاعتراف بنتائجها، وسخر (آبي أحمد) من فوز الجبهة على المعارضة ووصفها بأنها خالية من المعنى وأوقف عنهم التمويل المالي، ومنعت حكومته التحويلات البنكية بين إقليم تيغراي وبقية الأقاليم في إثيوبيا، وردت حكومة

إقليم تيغراي بأنها ستعتبر حكم (آبي أحمد) غير شرعي اعتباراً من ٥ تشرين الأول ٢٠٢٠ وهو تاريخ انتهاء فترة (آبي أحمد) إذا لم يحصل على التمديد[٣٢].

وفي ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٠ عين (آبي أحمد) العميد (جمال محمد) في منصب نائب قائد القيادة الشمالية في قاعدتها في ميكيلي عاصمة إقليم تيغراي، لكن العميد لم يتمكن من الوصول إلى مكتبه، فقد اعترضه مسؤولون حكوميون إقليميون في تيغراي عند وصوله، وطلبوا منه العودة إلى أديس أبابا، ولم تكتف حكومة تيغراي بذلك بل استدعت ممثليها في الهيئات المنتخبة وفي مجلس الوزراء على المستوى الفدرالي، وفي رد فعل على تلك التطورات قرر البرلمان الإثيوبي تصنيف الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كحركة إرهابية، وأصدرت الجبهة بياناً قالت فيه إن (آبي أحمد) و(أسياس أفورقي) يستعدان لشن حرب عليها، مؤكدة استعدادها لخوضها لتكون (حرب شعب تيغراي)، وأكد أن (ليس هناك أي كيان شرعي لإدارة دفة الحكم في البلاد بعد انتهاء فترة حكومة آبي أحمد)[٣٣].

لتتسع دائرة المشاحنات والتهديدات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم في تيغراي لتتحول إلى حرب فعلية في أوائل تشرين الثاني٢٠٢٠، حينما صرح (آبي أحمد) بـ(أن إقليم تيغراي تجاوز كل الخطوط الحمراء، وسوف يتم استخدام القوة كإجراء أخير لإنقاذ الشعب والبلد)، ليبدأ الجيش الإثيوبي في قصف العديد من مواقع إقليم التيغراي بتهمة أن الحزب الحاكم بالإقليم شن هجوما على أحد مواقع الدفاع التابع للحكومة الإثيوبية ومحاولة سرقة أسلحة مدفعية ومعدات عسكرية، وهو الهجوم الذي شهد ردا من جانب قادة الإقليم لتشتعل سعير الحرب الأهلية[٣٤]، وأدى في النهاية إلى التصعيد العسكري، وفي ٧ تشرين الثاني2020 صدر قرار من البرلمان الإثيوبي بحل الحكومة

التيغرينية وتشكيل حكومة مؤقتة للإقليم، وفرض (آبي أحمد) حالة الطوارئ وإغلاق مداخل الإقليم، وأرسل القوات البرية لقتال التيغراي[٣٥].

وجدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية الإثيوبية جرت في ٢١ حزيران ٢٠٢١، وجاءت هذه الانتخابات في وقت تواجه فيه إثيوبيا أزمات داخلية وخارجية متعاظمة، وبسببها لم يجر التصويت في نحو خمس دوائر البلاد البالغ عددها(٦٣٧) دائرة، إذ اقتصر الاقتراع على ثمانية من أصل عشرة أقاليم، وتنافس في الانتخابات التشريعية نحو (٤٦) حزباً سياسياً، بينها(١٧) حزباً قومياً و(٢٩) حزباً إقليمياً، وبلغ عدد المرشحين فيها(٩٥٠٥)، وأظهرت النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات الوطنية فوز تحالف حزب الازدهار بـ(٤١٠) مقاعد من أصل(٤٣٦) مقعداً كانت محل تنافس في غرفة البرلمان الذي يضم(٥٤٧) مقعداً، على أن تجري جولة ثانية من التصويت لاستكمال المقاعد المتبقية البالغ عددها(١١١) مقعداً في ٦ أيلول٢٠٢١ بحسب ما أعلنته لجنة الانتخابات الوطنية، وبهذا تقع على عاتق رئيسة البلاد (سهلي ورق زودي) بتكليف رئيس الوزراء الحالي (آبي أحمد) بتشكيل الحكومة الجديدة، باعتباره زعيم الحزب الحاصل على الأكثرية البرلمانية، وكون نتائج الجولة التكميلية لن تؤثر في تركيبة البرلمان، حتى لو فازت المعارضة بجميع المقاعد المتبقية فيه[٣٦].

وشهدت الانتخابات مقاطعة من جانب أحزاب معارضة كبرى في البلاد، بما فيها الأحزاب الرئيسة في إقليم أوروميا، وهو الإقليم الأكثر كثافة من ناحية عدد السكان وينحدر منه (آبي أحمد)، إذ قاطع الانتخابات حزبان من أبرز أحزاب المعارضة في الإقليم، هما (مؤتمر أورومو الفدرالي وجبهة تحرير أورومو)، وأقرت المفوضية الإثيوبية لحقوق الإنسان وهي هيئة إثيوبية بوقوع تجاوزات بما فيها اعتقالات غير مناسبة وعمليات ترهيب ومضايقات جرت لمراقبين وصحافيين قبل التصويت وبعده، وتقدمت

الحركة الوطنية لأمهرا المعارضة المعروفة بشكاوى إلى مفوضية الانتخابات الإثيوبية زعمت فيها أن العديد من مراقبيها تعرضوا للضرب والطرد من أنصار الحزب الحاكم[٣٧]، وجرت الجولة الثانية في موعدها المحدد لاستكمال بقية المقاعد في البرلمان، لتبدأ المنافسات الانتخابية لـ(٤٧) مقعداً في ولايات صومالي وهراري والأمم الجنوبية، لكن لم يجر أي تصويت في منطقة تيغراي بسب الصراع المستمر، فضلاً عن ليس هناك جدول زمني محدد للانتخابات بالنسبة إلى المقاعد لـ(٣٦) المتبقية والتي تشمل (١٨) مقعداً في منطقة أمهرة وثمانية في أوروميا[٣٨].

الخاتمة

منذ وصول (آبي أحمد) إلى السلطة عام ٢٠١٨ قام بإصلاحات سياسية على المستوى الداخلي عبر مشاركة الإثنيات المهمشة في السلطة، وأنهاء هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا التي تولت الحكم منذ العام ١٩٩١ تحت هيمنة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي عبر تأسيس حزب جديد يضم جميع الإثنيات، ولم تقتصر الإصلاحات على الصعيد الداخلي بل شملت تطبيع العلاقات مع إريتريا، إلا أن هذه الإصلاحات كانت شكلية وتستهدف في جوهرها إثنية التيغراي، إذ عمل (آبي أحمد) على أقصائهم وتهميشهم في المؤسسات المدنية والعسكرية، كما اتخذ (آبي أحمد) قراراً بقبول قرار التحكيم الدولي وتسليم مثلث بادمي المتنازع عليه إلى إريتريا، لكن وقوع المثلث في إقليم تيغراي مكن حكومة الإقليم بالتعاون مع القيادة العسكرية الشمالية من تعطيل تنفيذ هذا البند على أرض الواقع، واستمراراً لتهميش التيغراي أسس (آبي أحمد) حزب باسم الازدهار الذي رفضت التيغراي الاندماج في هذا الحزب، وعدته مخالف للدستور، نتيجة لذلك قطعت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي العلاقات مع حكومة (آبي أحمد) وانسحبت من ائتلاف الحكومة، وتجددت النزعة الانفصالية لدى

إقليم تيغراي عندما طرح (آبي أحمد) مشروع جديد يلغي الفيدرالية الإثنية المعتمد وفق دستور عام ١٩٩٤، وكذلك عندما قامت الحكومة الإثيوبية بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر اجرائها في ٢٩ آب لعام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي رفضتها العرقيات الأخرى ومنها التيغراي، وعلى ضوء ذلك قامت حكومة إقليم تيغراي في تحدي للحكومة الفيدرالية بإجراء انتخابات على مستوى الإقليم في الموعد المقرر دستوريا، وحازت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على اغلبية المقاعد، إلا أن الحكومة الفيدرالية رفضت الاعتراف بهذه الانتخابات، وصنف البرلمان الإثيوبي الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بالحركة الارهابية بعدما قامت الاخير برفض تطبيق قرارات الحكومة وطالبت بالانفصال، ليدخل الطرفان في حرب أهلية، مما آثر في الاستقرار السياسي في البلاد.

المصادر:

(*) ولد في ١٥ آب ١٩٧٦ لأب مسلم وأم مسيحية بإقليم الأورومو، وانخرط ضمن صفوف القوات التي حملت السلاح في مواجهة نظام (منجستو هيلا ميريام) عام ١٩٩٠، والتي عملت تحت لواء (الجبهة الديمقراطية لشعب الأورومو) أحد الأجنحة الأربعة لائتلاف (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية)، ثم انخرط رسميا في قوات الدفاع الوطني الإثيوبي تحت حكم الائتلاف الحاكم عام ١٩٩٣، وذلك ضمن أفراد وحدة المخابرات والاتصالات العسكرية، وتدرج بها حتى تقلد رتبة عقيد في العام ٢٠٠٧، وعمل في وزارة الدفاء الأثيوبية في مواقع مختلفة، وأما تدرجه في المسار المدني الحزبي تدرج في عضوية الحزب الديمقراطي لشعب أورومو، وصولا للجنة المركزية للحزب، وانتخب عضو في البرلمان الإثيوبي لدورتين متتاليتين منذ العام ٢٠١٠، ثم تولى حقيبة وزارة العلوم والتكنولوجيا في الحكومة الفيدرالية، ثم رئيس

الحزب الديمقراطي لشعب أوروموـ، ثم تم تصعيده رئيسا للجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وأدى اليمين الدستورية أمام البرلمان الإثيوبي ليكون رئيساً جديداً للوزراء في ٢ نيسان ٢٠١٨. السيد علي أبو فرحة، إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية، قراءات إفريقية، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٣٧، ٢٠١٨، ص٤٥-٤٦.

(١) ينظر إلى كل من باسم رزق عدلي مرزوق، قراءة في شخصية آبي أحمد .. رجل الحرب أم السلام، ضمن ملف(أزمة إثيوبيا وإقليم تيغراي.. الأسباب والتداعيات)، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٧٨، ٢٠٢١، ص١١، وكذلك رأفت صلاح الدين، التغيير السياسي في إثيوبيا وأثره على الاستقرار في القرن الإفريقي، البيان، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٣٧٦، ٢٠١٨، ص٤٨.

(٢) نقلاً عن أحمد عمرو، أبي أحمد: إفريقيا على موعد مع زعيم جديد، البيان، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٣٧٧، ٢٠١٨، ص٥٢.

(٣) ينظر إلى كل من ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب، المشكلات البينية في القرن الإفريقي وتأثيرها في الأمن والتنمية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص٢٠٢-٢٠٥، وكذلك عبد القادر معلم محمد جيدي، التحولات السياسية في إثيوبيا بعد مجيء آبي أحمد وأثرها على أوضاع المسلمين، دراسات إفريقية، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا العالمية، العدد٦٢، ٢٠١٩، ص١٤٧-١٤٨.

(٤) طلعت رميح، القرن الأفريقي نحو تشكيل دولة هل يكون آبي أحمد آخر رئيس وزراء لإثيوبيا الموحدة؟، البيان، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٤١٧، ٢٠٢١، ص٤٣، وكذلك أحمد عمرو، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٥) عبد النور منصوري، تحديات المسار الإصلاحي في إثيوبيا تحت حكم آبيي أحمد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، المجلد٧، العدد١، ٢٠٢٠، ص٧٥٦.

(٦) باسم رزق عدلي مرزوق، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٧) رأفت صلاح الدين، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٨) عبد القادر معلم محمد جيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

(٩) محمود سلامة، خطاب الكراهية في إثيوبيا وتداعياته على تماسك الدولة، ضمن ملف(الصراع في إقليم تيجراي– ومستقبل الدولة الإثيوبية)، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص٢٠–٢١.

(١٠) هند رشوان، حرب التيغراي: قراءة في الصراع الإثيوبي– الإثيوبي، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد٩، ٢٠٢٠، ص٢٦.

(*) ولد منغيستو هيلاميريام في٢١ آيار ١٩٣٧ في منطقة ولايتا جنوب إثيوبيا، انضم إلى الجيش في سن مبكرة جداً، تخرج منغيستو من أكاديمية هوليتا العسكرية إحدى الأكاديميتين العسكريتين المهمتين في إثيوبيا، وفي عام ١٩٧٤ أصبحت السلطة نتيجة انقلاب عسكري في أيدي لجنة من الضباط ذوي الرتب المنخفضة والتي أصبحت تعرف باسم الدرج، وكان منغيستو أحد الأعضاء، تولى السلطة رسمياً كرئيس للدولة عام ١٩٧٧ بعد تصفية خصومه من العسكريين، جعل نفسه دكتاتور اثيوبيا، في محاولة لتحديث اثيوبيا الإقطاعي الاقتصاد عبر الماركسية اللينينية، وعرف فترة حكمه بتوطيد الدموي للسلطة في ١٩٧٧–١٩٧٨ باسم (الإرهاب الأحمر الإثيوبي) حملة قمع وحشية ضد جماعات المعارضة والمدنيين، وبسبب سياسات منغيستو الاقتصادية

حدثت المجاعة الإثيوبية في منتصف الثمانينيات التي حصدت أكثر من نصف مليون، وهزيمة جيشه على يد الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، فر في آيار ١٩٩١ من البلاد بعد أن تقدمت قوات الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، وحصل على حق اللجوء في زيمبابوي ولا يزال يتمتع بحق اللجوء في الوقت الحاضر، وحكمت المحكمة العليا الإثيوبية على منغيستو بالإعدام غيابياً. منغستو هيلا مريام ارتقاء الدرك، شبكة نيرمي الاعلامية، على الموقع الالكتروني https://nrme.net/detail1025176123.html.

(١١) ينظر إلى كل من ليبان تكر، الإصلاحات السياسية في إثيوبيا: تكرار للماضي أم تأسيس لنهج سياسي جديد، البيان، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٣٨٥، ٢٠١٩، ص٤٣-٤٤، وكذلك أحمد أمل، الصراع في إقليم تيجراي.. الدوافع والمآلات المستقبلية، ضمن ملف(أزمة إثيوبيا وإقليم تيغراي.. الأسباب والتداعيات)، الملف المصري، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٧٨، ٢٠٢١، ص٥-٦.

(*) أن إريتريا كانت جزء من إثيوبيا، وخاضت كل من الحركات التحريرية في إريتريا والتيغراي الحرب ضد نظام العسكر عام ١٩٩١، على إثر هذا النجاح منح (أسياس أفورقي) جائزته من الغنيمة بالإعلان عن استقلال إريتريا ١٩٩١، بعد ذلك طالبت إريتريا بترسيم الحدود بينها وبين إثيوبيا، ودخل الطرفان في حرب انتهت عام ١٩٩٨، بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر نهاية ٢٠٠٠، وحسمت لجنة تحكيم للأمم المتحدة ترسيم الحدود، منحت بموجبه مثلث بادمي الحدودي المتنازع عليه إلى إريتريا، لكن إثيوبيا رفضت سحب قواتها منه، مما أثار مواجهات بين حين وآخر على طول الحدود. منى

عبدالفتاح، هذا السلام بين إثيوبيا وإريتريا، العربي الجديد، على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk، ٢٠١٨/٦/١٨.

(١٢) أحمد أمل، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(١٣) عبد الحق بو سعيد، التجربة التنموية الإثيوبية- "الواقع والتحديات"، مؤتمر بعنوان(حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبات النهوض)، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ١٠ شباط ٢٠٢١، ص٩٩٨-٩٩٩.

(١٤) محمد السبيطلي، إثيوبيا: أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح، تعليقات، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، ص٢.

(١٥) ينظر إلى كل من الشافعي أبتدون، أزمة إقليم تيغراي: تبعاتها المحلية وتداعياتها الإقليمية، ورقة تحليلية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥تموز ٢٠٢١، ص٨، وكذلك صلاح خليل، التوجهات الداخلية لـ(آبي أحمد): تراجع الإصلاحات ومأزق التعايش والديمقراطية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.ecsstudies.com/9713/، ٢٠٢٠/٧/٢٨.

(١٦) أحمد أمل، مصدر سبق ذكره، ص٦-٧.

(١٧) أحمد عسكر، تداعيات الصراع في إثيوبيا على منطقة القرن الإفريقي، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد٩، ٢٠٢٠، ص١٠-١١.

(١٨) ينظر إلى كل من إبراهيم سميح ربايعة وهند المحلي سلطان، الفيدرالية الإثنية وبنية النظام السياسي الإثيوبي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، العدد٢٠٢٢،٥١٦، ص٦٤، وكذلك عباس محمد صالح عباس، إثيوبيا: من الانتقال الديمقراطي إلى الانسداد السياسي، ورقات تحليلية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٩تشرين الثاني٢٠٢٠، ص٥.

(١٩) وحدة الدراسات السياسية، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفدرالية الإثيوبية: أسبابه ومالاته، تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥تشرين الثاني٢٠٢٠، ص٢.

(٢٠) أحمد طاهر، إثيوبيا وسعير الحرب الاهلية، مجلة العرب الدولية، لندن، الشركة السعودية للأبحاث والتسوق، العدد١٨٢٧، ٢٠٢٠، ص٣٢.

(٢١) ينظر إلى كل من سامي صبري عبد القوي، إثيوبيا.. جدل الفيدرالية ومخاطر التفكك، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٨٣، ٢٠٢١، ص١٧٧، وكذلك أنور إبراهيم، إثيوبيا: التحولات السياسية والانتخابات المقبلة وتوحيد الحزب الحاكم، تعليقات، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠، ص١-٢.

(٢٢) حمدي عبدالرحمن، حرب التيجراي وإشكالية الانتقال الديمقراطي في إثيوبيا، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٨١، ٢٠٢١، ص١٦١.

(٢٣) عمار العركي، الصراعات الداخلية في إثيوبيا ومستقبل الدولة، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد١٩، ٢٠٢١، ص٧٠-٧١.

(٢٤) صهيب محمود، حرب إقليم تيغراي: خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠، ص٣.

(٢٥) نور الدين عبدا، تفسيرات دستورية لتمديد ولاية الحكومة في إثيوبيا: تمهيد لأزمة سياسية أم حل لمعضلة في الحكم؟، تقرير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ آيار ٢٠٢٠، ص٦.

(٢٦) الشافعي أبتدون، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢٧) نقلاً عن عبد القادر كاوير، إثيوبيا: تأجيل الانتخابات وانعكاساتها على المشهد السياسي، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد٥، آب ٢٠٢٠، ص٤-٦.

(٢٨) الشافعي أبتدون، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢٩) ينظر إلى كل من حسن أدريس الطويل، إثيوبيا تقهقر الديمقراطية، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد١٤، ٢٠٢١، ص٣٢، وكذلك ريم عبد المجيد، إثيوبيا والقضايا العالقة .. العنف الاثني ومعضلة الاستقرار السياسي، آفاق سياسية، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد٥١، ٢٠٢٠، ص١٨-١٩.

(٣٠) ينظر إل كل من صهيب محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣، وكذلك صلاح خليل، الدولة المأزومة: إثيوبيا بين استعادة التعايش وطموحات تقرير المصير، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.ecsstudies.com/12690/، ٢٠٢٠/١٢/٩.

(٣١) أحمد أمل، مصدر سبق ذكره، ص٧، وكذلك

Crisis Security Council, BEIRUT INTERNATIONAL MODEL UNITED NATIONS CONFERENCE, BEYMUN 2021, P19.

(٣٢) ينظر إلى كل من نشوى يوسف أمين اللواتي، السرد الإعلامي لأطر النصوص الإخبارية المنشورة على الإنترنت((بالتطبيق على أزمة إقليم تيغراي))، مجلة البحوث الإعلامية، القاهرة، جامعة الأزهر، المجلد٥٧، العدد١، ٢٠٢١، ص٩٢، وكذلك صهيب محمود، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٣٣) نقلاً عن علي سعدي عبدالزهرة جبير ورعد خضير صليبي، أزمة المجتمعات الإثنية في إثيوبيا، تيجراي نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد٦، العدد١، ٢٠٢١، ص٨٢-٨٣.

(٣٤) نقلاً عن حمدي عبد الرحمن حسن، حرب التيجراي وتأثيراتها على توازنات القوى الإقليمية، قراءات إفريقية، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد٤٨، ٢٠٢١، ص٣٧، وكذلك أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٣٥) نرمين محمد توفيق، المشهد الانتخابي في إفريقيا٢٠٢١: الأبعاد والسيناريوهات، متابعات إفريقية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد١٢، ٢٠٢١، ص٨٥.

(٣٦) وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات التشريعية الإثيوبية: قراءة في النتائج والتفاعلات الداخلية والإقليمية، تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ تموز ٢٠٢١، ص١.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) إثيوبيا تجري انتخابات مؤجلة في ثلاث مناطق، FRANCE24، على الموقع الالكتروني https://www.france24.com/ar، ٢٠٢١/٩/٣٠.